استضافة الكويت لمؤتمر رؤساء البرلمانات الخليجية رغبة سامية

الغانم: ما أتعرض له من هجوم أمر عادي ومتوقع لأن «الرأس كثير الأذى»

◆ الاتفاق مع مقدمي طلب عقد جلسة خاصة بشأن حبس النواب بأن تتحول إلى ساعتين على هامش الجلسة العادية

◆ ما يهمني هو أن تسير الأمور وفق الدستور واللائحة في قاعة عبدالله السالم

ربيع سكر

أكد رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم أنه بناء على رغبة سامية من حضرة صاحب السمو أمير البلاد بأن يعقد مؤتمر رؤساء البرلمانات الخليجية على أرض الكويت في أسرع وقت ممكن ، فإنه تلقى موافقات شفهية من كافة رؤساء البرلمانات الخليجية بالحضور للكويت ، وسيعقد المؤتمر خلال يومي 8 و9 يناير المقبل بحضور ورعاية صاحب السمو أمير البلاد. واضاف الغانم في تصريح للصحافيين : سيبدأ حضور الوفود بتاريخ 7 يناير وستعقد اعمال المؤتمر خلال يومي 8 و 9 يناير وسيكون هذا في أعقاب لقاء رؤساء الوفود مع سمو الأمير.

وقال الغانم ان الأخوة والأخت رؤساء البرلمانات الخليجين المشاركين في اجتماعات المؤتمر سيحضرون جانبا من جلسة مجلس الأمة المقبلة .

واعتبر أن هذا المؤتمر يأتي من الأهمية كونه يأتي بعد انعقاد القمة الخليجية في الكويت بجهود سمو الامير وأيضا اقامة دورة كأس الخليج العربي على أرض دولة الكويت ، مشيرا إلى أن هذه الأمور تبعث الامل في نفوس الجميع بان تعود المياه إلى مجاريها.

وفيما يتعلق بطلب جلسة خاصة لمناقشة قضية النواب المسجونين قال الغانم انه تم الاتفاق مع الأخوة مقدمي الطلب بأن يتم تخصيص ساعتين للنقاش على هامش جلسة الثلاثاء والأربعاء وذلك لارتباطنا في هذا المؤتمر بحضور حضرة صاحب السمو. وفي رده على سؤال بشأن تفسيره للهجوم الموجه له بعد اعلان تشكيل الحكومة الجديدة قال الغانم « هذا الأمر بالنسبة لي عادي جدا وما يهمني هو أن تسير الأمور وفق الدستور واللائحة في قاعة عبدالله السالم ، ولكن الرأس كثير الأذى ولذلك فهذا الأمر عادي ومتوقع».

وبسؤاله عن اعلان النائب عبدالله فهاد بتلقي مكتب المجلس طلب رسالة من النائبين المسجونين وليد الطبطبائي وجمعان الحربش أوضح الغانم أن مكتب المجلس سيناقش هذا الموضوع في الاجتماع المقبل ويتخذ القرار المناسب بشأنها .

الغانم يصرح للصحافيين (تصوير: محمد صابر)

موقع من 12 نائبا

الدلال: طلب نيابي لمناقشة قضية احتجاز النواب

ربيع سكر

أعلن النائب محمد الدلال عن تقديم طلب موقع من 12 نائبا لمناقشة قضية احتجاز النواب. وبين الدلال في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أن هناك مخالفات في النصوص المتعلقة بالحصانة البرلمانية، بالرغم من اتفاق السلطتين على عضوية النواب المحكومين.

ورأى أنه من المؤسف عدم مناقشة طلب النائب د. عادل الدمخي من قبل أعضاء اللجنة التشريعية، موضحاً «سعينا إلى تقديم طلب بصفة الاستعجال لمناقشة قضية احتجاز النواب على هامش جلسة اليوم ولكن لم نتمكن من ذلك».

وأضاف الدلال «تقدمنا بطلب عقد الجلسة الخاصة على اعتبار أنه يجب التعامل مع قضية حبس النواب بشيء من الأهمية».

وأكد أن هناك أطرافا محسوبة على الحكومة عرقلت مناقشة قضية احتجاز النواب، معتبرا أن عدم حضور اللجان هو تعطيل أعمال المجلس.

وأشار الدلال إلى أن الحكومة لديها استحقاقاً كبيراً في حضورها للجلسة الخاصة، موضحا «إن لم تحضر الجلسة فإن هذا دليل على سعيها للتصعيد».

الدلال يصرح لوسائل الاعلام (تصوير: محمد صابر)

وفيما يتعلق بمناقشة الخطاب الأميري قال الدلال إن الحكومة لم تلتفت إلى ملاحظات النواب وعليها إعادة النظر في تعاطيها مع الخطاب الأميري، كما أن على مجلس الأمة أن يكون أكثر جدية في بحث المشاكل التي تهم المواطنين.

وقدم الطلب 12 نائبا هم محمد الدلال ود. عادل الدمخي وحمدان العازمي وعبدالله فهاد وأسامة الشاهين ونايف المرداس وشعيب الموزري ود. عبدالكريم الكندري ورياض العدساني ومحمد هايف وعبدالوهاب البابطين وناصر الدوسري.

ونص الطلب على الآتي: قام عضو مجلس الأمة د. عادل الدمخي عبر تقديم رسالة بطرح قضية عدم صحة القبض والاحتجاز لنواب مجلس الأمة د. وليد الطبطبائي ود. جمعان الحربش ومحمد المطير وذلك بناء على حكم قضائي نهائي ولكن ليس باتا على نحو مخالف للدستور واللائحة الداخلية للمجلس.

وقد قرر مكتب المجلس إحالة رسالة د. عادل المدخي للجنة التشريعية لإبداء الرأي إلا أنه مع الأسف لم تتمكن اللجنة التشريعية من الاجتماع وتوفير النصاب القانوني للبت في موضوع الإحالة المقررة من مكتب المجلس نظرا لامتناع عدد من أعضاء اللجنة عن حضور الاجتماع المقرر للجنة ثم تصريحاتهم المؤسفة لاحقا والمخالفة للدستور والقانون بعدم المشاركة في أي اجتماع آخر يناقش موضوع القبض أو احتجاز النواب.

ونظرا لخطورة ما آل إليه أمر بحث ومناقشة موضوع القبض والاحتجاز لعدد من نواب مجلس الأمة ومن جانب آخر عدم تمكن اللجنة التشريعية من القيام بواجباتها القانونية، لذا وانطلاقا من نص المادة 72 من اللائحة الداخلية للمجلس نطالب بعقد جلسة خاصة لبحث موضوع قبض واحتجاز أعضاء مجلس الأمة في حال صدور أحكام ابتدائية أو نهائية ولكن غير باتة وكذلك في ضوء عدم صدور قرار من المجلس بإسقاط العضوية عن الأعضاء مع مناقشة حدود رفع الحصانة البرلمانية على الأعضاء أثناء عضويتهم في ضوء نصوص الدستور واللائحة الداخلية وعلى وجه الخصوص الإجراءات التنفيذية من أجهزة السلطة التنفيذية والصادرة بحق أعضاء مجلس الأمة الحاليين د. جمعان الحربش ود. وليد الطبطبائي ومحمد المطير.

على جدول أعمال الاتحاد البرلماني الدولي

البرلمان العربي يطالب بإدراج بند طارئ حول القدس

أوصت لجنة في البرلمان العربي وبالتنسيق مع الاتحاد البرلماني العربي والمجالس والبرلمانات العربية بإدراج بند طارئ بشأن عدم المساس بالوضعية التاريخية والقانونية لمدينة القدس على جدول أعمال الاتحاد البرلماني الدولي بجنيف في الفترة من 24 إلى 28 مارس 2018.

شعار البرلمان العربي

وأوصت لجنة فلسطين التابعة للبرلمان العربي في ختام اجتماعها السادس برئاسة رئيس البرلمان العربي د.مشعل السلمي بمواصلة دعم البرلمان الكامل لقرارات السلطة الفلسطينية كافة بشأن مواجهة القرار الأمريكي بالاعتراف بمدينة القدس المحتلة عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس.

كما أوصت اللجنة أيضا بإنهاء الانقسام الفلسطيني والالتزام الأمين والصادق ببنود (اتفاق المصالحة) الموقع في القاهرة واستمرار دور مصر في المصالحة الفلسطينية وتذليل العقبات كافة التي تقف أمام إنهاء الانقسام.

وانتهت اللجنة من إعداد مشروع خطة تحرك البرلمان العربي للتصدي لترشيح إسرائيل لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن لعامي 2019 و2020 والذي سيعرض على الجلسة العامة للبرلمان العربي المقرر عقدها غدا الخميس لإقرارها.

وطالبت اللجنة بتواصل رئيس البرلمان العربي مع الأمين العام للأمم المتحدة والمفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان من أجل التدخل العاجل لإيقاف بناء مستوطنات القوة القائمة للاحتلال.

وطالبت كذلك بإيقاف الانتهاكات الجسيمة التي تنتهجها القوة القائمة بالاحتلال في حق الشعب الفلسطيني والأطفال والشيوخ الفلسطينيين.

وأيدت اللجنة مخاطبة رئيس البرلمان العربي لبرلمانات الدول التي صوتت ضد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 21 ديسمبر الجاري بشأن القدس أو التي امتنعت عن التصويت لمراجعة موقفها والالتزام بالقوانين والمواثيق وقرارات الشرعية الدولية والوقوف بجانب الحق الفلسطيني.

ودعت اللجنة إلى مخاطبة برلمانات الدول كافة التي صوتت لصالح القرار وتقديم الشكر لها وحثها على مواصلة مواقفها ودعم قيام دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها مدينة القدس.

وكانت لجان البرلمان العربي الأربع الدائمة وكذا لجان فرعية بدأت اجتماعات أمس الثلاثاء تستمر يومين لمناقشة الموضوعات المدرجة على جدول أعمال الجلسة الثانية للبرلمان.

وتضم اللجان الدائمة لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي العربي ولجنة الشؤون التشريعية والقانونية وحقوق الإنسان ولجنة الشؤون الاقتصادية والمالية ولجنة الشؤون الاجتماعية.

سيعيد تقديم مقترح قيام المؤسسات العسكرية ببناء وحدات سكنية لمنتسبيها

حمدان العازمي يطالب بوشهري بإجراءات فعلية لحل القضية الإسكانية

طالب النائب حمدان العازمي وزيرة الدولة لشؤون الإسكان د.جنان بوشهري بعدم السير وفق الخطط القديمة وأن تكون الإجراءات فعلية على أرض الواقع، مشيرًا إلى أنه سيعيد تقديم مقترح قيام المؤسسات العسكرية ببناء وحدات سكنية لمنتسبيها والذي رفضته اللجنة التشريعية.

وشدد العازمي في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة على أهمية حل القضية الإسكانية التي يعاني منها أبناء الشعب الكويتي منذ الأزل، معتبرًا أن تلك القضية لم تحل رغم أنها مرت على أكثر من حكومة باستثناء محاولات من الحكومة الأخيرة.

وأعرب عن أسفه لرفض لجنة الشؤون التشريعية مقترحه بأن تبني وزارتا الداخلية والدفاع إضافة إلى الحرس الوطني وحدات سكنية لمنتسبيهم للتخفيف من الضغط على المؤسسة السكنية والتخفيف من أعداد الطلبات التي وصلت إلى 107 آلاف طلب إسكاني وتمت إحالته إلى اللجنة الإسكانية.

وأوضح أنه «إذا أخذت كل جهة 2000 طلب سوف يتم توزيع الجهد على أكثر من جهة ويتم حلحلة المشكلة، مطالبًا اللجنة التشريعية بدعوته بصفته صاحب الاقتراح ومناقشته في هذا الاقتراح الذي يهدف إلى المساهمة في حل القضية الإسكانية.

واعتبر أنه في حال الموافقة على طلبه وتقديم وحدات سكنية من خلال تلك المؤسسات سوف يكون هناك ترغيب بالانتساب لها، وسيحد من استقالة العديد من منتسبي المؤسسات العسكرية بسبب ضعف الرواتب وعدم وجود مزايا وظيفية.

حمدان العازمي

يدل على احترامه للدستور والقانون

فهاد: وزير الداخلية شكل لجنة تحقيق في ممارسات القبض على المتهمين في قضية دخول المجلس

أكد النائب عبدالله فهاد أن نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح شكل لجنة للتحقيق في الممارسات غير القانونية والتعسف أثناء القبض على المتهمين في قضية دخول المجلس.

وأوضح فهاد في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن الجراح شكل هذه اللجنة بناء على طلبي وهذا يدل على احترامه للدستور والقانون، وأن نتائج عمل اللجنة ستعلن خلال أسبوعين. واضاف فهاد أن احتجاج النواب والشباب الذي أدى إلى حبسهم، ليس بدعة وتمت ممارسته في كثير من البرلمانات.

وأشار إلى أن «همم الشباب والنواب المحبوسين عالية عندما زرناهم واستمعنا إلى بعض همومهم» مؤكدا أنه لن يتوانى عن متابعة هذه القضية وستكون الشغل الشاغل خلال الفترة المقبلة. واعتبر فهاد أن بعض القيادات في الداخلية لا تريد لهذا البلد خيرا، مشيرا إلى أن تصرفات هؤلاء لا تستقيم مع منهج وزير الداخلية . وفي سياق آخر قال فهاد إن وزير الداخلية يتحمل مسؤولية الظلم والاستهتار اللذين يعاني منهما البدون بسبب إجراءات الجهاز المركزي لمعالجة قضية المقيمين بصورة غير قانونية.

فهاد يصرح للصحافيين

احتراما لمقام سمو الأمير تقرر التأجيل وتكون ساعتي نقاش بجلسة 9 يناير بدلا من جلسة خاصة

الدمخي: استجواب رئيس الوزراء اذا تغيبت الحكومة عن مناقشة سجن النواب

الدمخي يصرح للصحافيين تصوير – محمد صابر

ربيع سكر

أكد النائب د. عادل الدمخي أنه احتراما لمقام سمو الأمير سنؤجل الجلسة الخاصة لمناقشة سجن النواب وستكون يوم الثلاثاء 9/ 1 ساعتين على هامش الجلسة ، وبإذن الله سنراقب الحكومة وحضورها ومعها الرأي القانوني والدستوري الذي على أساسه تم سجن النواب قبل سقوط عضويتهم وانتهاء درجات التقاضي

وأضاف : طلب مناقشة حبس النواب جاء من منطلق أنه لا يجوز حبس النواب إلا بحكم قضائي بات وأن القضية ليست قضية النائبين الحربش والطبطبائي إنما تتعلق بهيبة مجلس الأمة.

وحذر الدمخي في تصريحات بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة الحكومة من عدم الحضور ، مشيرا إلى أنه فيح ال عدم حضورها سيتم أيضا مناقشة السياسة العامة للدولة و»سنذهب إلى أبعد مدى وسنصل إلى حد المساءلة لأن هذا الموضوع يتعلق بتاريخ الكويت وأعضاء البرلمان ولن نسمح لأحد بتجاوز طلباتنا».

وقال الدمخي إن الرسالة التي تقدم بها كتبت من أجل أن تعرض على المجلس وأنه وافق على تحويلها إلى اللجنة التشريعية من باب بذل السبب، ولكن بعض أعضاء اللجنة أكد عدم حضوره ومناقشة الرسالة ، مشيرا إلى أن اللجنة التشريعية ملك للشعب الكويتي وليست ملك النواب.

وبين الدمخي أن هناك أكثر من رأي قانوني أكد أن حبس النواب مخالف للدستور لعدم وجود حكم بات ، وأن احتجاز النواب يعتبر تعديا من السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية.

على السلطتين تحمل مسؤولياتهما

هايف: ندافع عن حصانة المجلس في قضية سجن النواب

هايف خلال تصريحه تصوير – محمد صابر

ربيع سكر

طالب النائب محمد هايف الحكومة والنواب بحضور جلسة مناقشة قضية حبس النواب باعتبارها سابقة تاريخية لم تحدث من قبل. وقال هايف في تصريحات بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة «لا مبررات لعدم عقد الجلسة ويجب عدم البحث عن حجج لعدم انعقاد الجلسة «.

وأكد أن المسؤولية تقع على عاتق رئيسي السلطتين والنواب، مطالبًا الجميع بتحمل مسؤولياته أمام الشعب في هذه القضية التاريخية التي تخص نواب وزملاء.

وأضاف أنه لو مرت هذه الحادثة سوف تكون هناك حوادث مماثلة لجميع النواب، لذلك هم يدافعون عن حصانة المجلس وليس حصانة الطبطبائي والحربش.

وأوضح أنه إذا كانت الحكومة ترى دستورية القبض على النواب فأن المواد الدستورية واضحة بعدم جواز القبض كما جاء في المادة 111 من الدستور.

وبين أنه لا يجوز اتخاذ إجراءات القبض أو الحبس أو أي إجراء جزائي آخر إلا بإذن المجلس، مؤكدًا أن التفريط في تطبيق هذه المادة سوف يمهد لاستدعاء وزارة الداخلية أي نائب وسجنه وفق أي حكم قضائي ابتدائي.

وأضاف هايف أن الجميع شهد ما حصل في اللجنة التشريعية من فقد النصاب لمناقشة هذا الموضوع المهم وأيضًا اليوم فقد النصاب ولم تستكمل الجلسة لمناقشة نفس الموضوع.